مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (3)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (3) 2018

الإمتيازات البندقية في المشرق العربي

د. أيمن صلاط*

(تاريخ الإيداع 11 / 3 / 2018. قبل للنشر في 25 / 6 / 2018)

□ ملخّص □

يتناول البحث مسألة إمتيازات البندقية في المشرق العربي وتطور هذه الإمتيازات في العصر العثماني، من خلال فهم معنى الإمتيازات وتطورها التاريخي في الإمبراطورية العثمانية والظروف التي رافقت منح العثمانيين امتيازات اقتصادية ودينية وقضائية للبنادقة استغلها هؤلاء لتحقيق مصالحهم وتوسيع تجارتهم. كما يتناول البحث معاهدة 1517 بين العثمانيين والبنادقة كمثال يوضح الآثار الإيجابية والسلبية على كلا الطرفين، حيث تعد هذه المعاهدة أساساً للمعاهدات اللاحقة بين العثمانيين من جهة والبنادقة والدول الأوربية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الإمتيازات – الإمبراطورية العثمانية – البندقية – مصر – بلاد الشام – معاهدة.

* مدرس، قسم التاريخ، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (3)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (3) 2018

Venice privileges in the Arab Orient

Dr. Aiman Sallat *

(Received 11 / 3 / 2018. Accepted 25 / 6 / 2018)

□ ABSTRACT □

The study deals with the question of the privileges of Venice in the Arabic Orient and the development of these privileges in the Ottoman period, by understanding the meaning of the privileges and their historical development in the Ottoman Empire and the circumstances that accompanied the granting of economic, religious and judicial privileges to the Venetians, exploited by them to achieve their interests and expand their trade. The study also deals with the Treaty of 1517 between the Ottomans and the Venetians as an example of the positive and negative effects on both sides. This treaty is considered the basis for subsequent treaties between the Ottomans on the one hand and the Venetians and the European countries on the other.

Keywords: Privileges - Ottoman Empire - Venice - Egypt - Levant - Treat

* **Professor, Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Syria.**

مقدمة

الإمتياز كمصطلح عام هو مجموعة الصلاحيات العرفية المضمنة في قانون والتي يتمتع بها حاكم ما و لا تخضع إلى كبح أو نقض أو مراقبة من المحاكم على الرغم من أن هذه السلطات إذا مورست على نحو اعتباطي في دولة دستورية سوف تؤدي دوماً إلى مشكلات سياسية.

عرفت كلمة الامتيازات في اللغة اللاتينية ب Caput و Capital وفي اللغات الحديثة Capitulum و Capitulatio وتعني هذه المصطلحات لغويا الاساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات، وقد يتسع هذا المعنى أو يضيق حسب المصلحة أو قد يستعمل بمفاهيم مختلفة من مكان إلى أخر.

أما اصطلاحا فهي مجموعة الحقوق التي تُمنح من دول لأخرى، بناء على اتفاق أو معاهدة بينها، وقد استخدم هذا المصطلح بشكل كبير في اللغة العثمانية Kapitulasyon وشغل حيزا كبيرا في قاموس السياسة الدولية.[1]

إن تاريخ الامتيازات قديم جدا حيث كانت الإمتيازات من الشروط الرئيسية لتبادل لتجارة الدولية وكانت إحدى الوسائل الضرورية للإمبراطوريات القوية لتحقيق مصالحها المختلفة في مختلف المجالات، كما كانت تمثل حصانة للأشخاص وأموالهم، فالأمن شرط أساسي لتحقيق هذه المصالح والإمتيازات، وقد تنوعت الإمتيازات في التاريخ القديم والحديث على السواء فمنها الإمتيازات التجارية التي تشمل منح حرية التجارة، الدينية كحرية العبادة، والسياسية كحرية إنشاء الجاليات وتعيين الحاكم المدني. وقد منحت الكثير من الكنائس والمعابد المسيحية واليهودية والقنصليات الأجنبية هذه الحقوق حيث يبقى الأجنبي مرتبطا بقوانين بلده ويحاكم أمام محاكم بلده، كما أسهمت القنصليات بشكل فعال في الحياة السياسية والإجتماعية نتيجة هذه الإمتيازات.

لقد سلكت الإمتيازات في التاريخ طرقا مختلفة من الجوانب الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وبرزت في صور مختلفة منها الإمتيازات الفردية الممنوحة للأجانب من طرف الدولة نفسها مثل حسن المعاملة والحماية والإعفاء من ضرائب أو رسوم معينة. والإمتيازات المتبادلة وهي الإمتيازات الممنوحة إلى رعايا الدول بالمثل، وهناك أمثلة كثيرة عن هذا النوع من الإمتيازات في التاريخ البيزنطي والعثماني. [2] وهناك أيضاً الإمتيازات الإجبارية وهذا النوع حصلت عليه الدول القوية في مجالات السياسة والإقتصاد والدين بقوة السلاح، ونظمت الدول القوية هذه الإمتيازات لتحقيق مصالحها الخاصة بواسطة المعاهدات السياسية والتجارية التي جاءت نتيجة الإنتصارات العسكرية.[3]

أهمية البحث وأهدافه

تتركز أهداف البحث حول دراسة الأوضاع العثمانية والعلاقات الدولية واختلاف طبيعتها وارتباطها بالإتفاقيات والمعاهدات وإبراز دور الإمتيازات الأجنبية في ضعف السلطنة العثمانية ومساوئ هذه الإمتيازات والمعاهدات التي عقدتها السلطنة مع التجار الأوربيين اعتماداً على فكرة الأمان دون أن تأخذ في الحسبان النتائج الخطيرة التي ربما تنشأ فيما بعد بالممارسة. الأمر الذي دفع إلى بدء صراع سياسي طويل من أجل السيطرة السياسية والإقتصادية على المنطقة، حيث برزت خطورة الإتفاقات وأصبحت امتيازاً وحقاً للأجانب ونقمةً على أهل البلاد الذين تخاذلت السلطنة

---

[1] **قاموس المصطلحات السياسية، بوابة فلسطين القانونية: www.pal-lp.org**

[2] **حتّي. فيليب، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة: جورج حداد، بيروت 1959، الجزء الأول، ص337.**

[3] **حتّي. فيليب، المرجع السالف، ص337.**

عن رفع الظلم عنهم وإنصافهم في حقبة عجزها عن مواجهة القو ى الأوربية المتصارعة والمتجهة نحو الإستعمار الإمبريالي.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع المناسبة وتحليلها ومقارنتها مع بعضها وفقا لمنهجية تحليلية، وذلك لمعرفة الأسباب والأبعاد الحقيقية للتغلغل الأوربي في الدولة العثمانية من خلال الإمتيازات. والغاية منه أيضا دراسة وتحليل الواقع الإقتصادي للمشرق في ذلك العصر ومدى انعكاسه على سير الأحداث. وسيتم الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع التي ستغني البحث وتقدم رؤية جديدة عنه.

أولاً: التطور التاريخي للإمتيازات في الإمبراطورية العثمانية:

إن الإتفاقيات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر التي أطلق عليها اسم الإمتيازات كانت في الحقيقة العمود الفقري للجاليات الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية، وهي المستندات والأصول التاريخية التي اعتمدت عليها تلك الجاليات في الإقامة والمتاجرة فيها. وقد نصت تلك المواثيق بصورة عامة على السماح للأوربيين بدخول الأراضي العثمانية والإستقرار في أي جزء من أجزائها والمتاجرة في مدنها وموانئها بكل حرية، كما نظمت ظروف تلك التجارة وسمحت للتجار باستيراد جميع البضائع وتصدير ماهو مسموح به، وحددت رسوم الجمارك، ومنعت موظفيها من استخدام العنف ضد التجار الأجانب أو الإستيلاء على بضائعهم أو تقاضي ضرائب إضافية غير نظامية.[4]

وعلى الصعيد الشخصي ضمنت الدولة الحرية الشخصية للمقيمين الأجانب على أراضيها (أهل الذمة) [5]، فأعفتهم من دفع الجزية [6] ومنحتهم حرية الديانة وممارسة طقوسهم الدينية، وأقرت أيضا شروط الميراث دون تدخل الموظفين العثمانيين بهذه الناحية.

لقد سمحت هذه الإتفاقيات للدول المتعاقد معها بإقامة ممثلين لها في القسطنطينية تحت اسم سفير أو بيل، وقناصل في المدن الاخرى، وسمحت لهؤلاء بالإشراف على مواطنيهم وحل النزاعات والخصومات بينهم، أو الدفاع عنهم وبالتالي لم يكن الأجانب خاضعين لسلطة الحكام المحليين، فالسفراء والقناصل يمثلون مواطنيهم أمام السلطات العثمانية من ناحية ومن ناحية أخرى هم مفوضون من قبل حكوماتهم.

---

[4]خوري. إميل، اسماعيل. عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي 1789–1958، بيروت 1959–1960، الجزء الأول، ص19.

[5]أهل الذمة: هم رعايا الدولة الإسلامية من غير المسلمين والذين تعاقدوا مع المسلمين على إعطاء الجزية والإلتزام بشروط معينة مقابل بقائهم على دينهم وتوفير الأمن والحماية لهم.

الرازي. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، معجم اللغة، الجزء الأول، الطبعة الثانية 1986، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 354.

[6]الجزية: هي ضريبة فرضتها الدولة على الأشخاص غير المسلمين المعروفين باسم "أهل الذمة" وقد أطلق عليها العلماء العديد من التسميات المختلفة منها (خراج الرأس، الجالية، مال الجماجم) وقد ثبتت مشروعيتها في الكتاب والسنة والإجماع.

الأصفهاني. الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان بن عدنان الدواودي، دار القلم، دمشق 1430، ص 195.

ينظر أيضا: أبو زهرة. محمد، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 277.

وهكذا نشأ التمثيل الدبلوماسي بين الدولة العثمانية الإسلامية والدول الأوربية المسيحية، حيث اتخذ هذا التمثيل في بدايته طابعاً تجارياً لأن العلاقات بين الطرفين كانت تحمل هذا المضمون ولأنه كان مرتبطا إلى حد كبير بالشركات التجارية، إلا أنه تطور لاحقاً حتى أخذ مفهومه السياسي الخالص.

اذاً فقد كان الهدف الأساسي للسفراء والقناصل هو مصالح مواطنيهم وتطبيق الإمتيازات الممنوحة لهم والحصول بين آونة وأخرى على تثبيت أو تجديد لها، أو إضافة بنود أخرى أثبتت الممارسة التجارية والحياتية ضرورتها، ولكن هذا الهدف أخذ يمتزج منذ القرن السادس عشر بمناورات سياسية، تدخلت من خلالها الدول الأوربية في شؤون الدولة العثمانية الداخلية والخارجية.

لقد أثارت الإتفاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية وبشكل خاص اتفاق سنة 1536[7] مع فرنسة الكثير من التساؤلات والمناقشات كونت مع الزمن أدباً تاريخياً وحقوقياً ضخماً وبجميع اللغات، يدور كله حول هذه الإتفاقات والمواثيق ومضمونها ووجهات نظر المؤرخين والحقوقيين بها. فقد استغرب الكثيرون منهم أن تمنح الدولة العثمانية "المسلمة" قناصل الدول الأوربية "المسيحية" وسفراءها استقلالاً شبه تام في تقرير شؤون مواطنيهم وتنظيمها من جميع النواحي وأن يتم هذا وفقاً لقوانينهم الخاصة، ودون أن يتبع ذلك معاملة بالمثل من قبل تلك الدول، فهي بحسب رأيهم – امتيازات – فعلية وهي تنازل من السلطان عن حقوقه وسيادته لمصلحة الدول الاجنبية. [8]

فالوضع الطبيعي للأجانب في مختلف الدول هو أن يكونوا بصورة عامة كالسكان الأصليين يخضعون لقوانين البلاد التي يقيمون فيها وهذا نتيجة طبيعية لسيادة الدولة على أراضيها، فالدولة العثمانية لم تحتفظ في ظل هذه الاتفاقيات ببعض حقوق هذه السيادة مثل التشريع والقضاء بخصوص الأجانب المقيمين على أراضيها[9].

إن أكثر ما أثار دهشة الحقوقيين هو قبول الدولة العثمانية وهي في ذروة قوتها بهذا الوضع الذي يطلق عليه في القانون الدولي اسم Exterrorialité أي إعفاء الأجانب من قضايا الدولة التي يقيمون عليها وه ذا انتقاص لسيادة الدولة واستقلالها. وقد حاول بعض المؤرخين إيجاد تبرير لهذا الأمر بالقول إن الدولة العثمانية وهي – الدولة القوية – قد منحت مثل هذه الإمتيازات كرماً منها، [10] كما فسره آخرون بالعامل الاقتصادي البحت والخالص حيث بين أن القلق الذي سبّبه تحول تجارة الشرق الأقصى من ممتلكات الدولة العثمانية إلى طريق رأس الرجاء الصالح واهتمام الأوربيين بأمريكا بدلاً من الشرق، وحاجة الدولة العثمانية للمال الذي كان يأتيها عن طريق التجارة واستيراد الفضة النقدية وحصيلة الجمارك، وشعورها بأن التجارة الخارجية لديها لايمكن أن تجري بشكل جيد إلا بواسطة التجار الاجانب، لأن العثمانيين لا يتقنون كثيرا هذا النوع من الأعمال وليس لديهم مقوماته الرئيسية. كل هذا دفع الدولة العثمانية لتكون أكثر مرونةً وتسامحاً في النظر إلى علاقاتها التجارية مع الأجانب.[11]

---

[7] يعرف هذا الإتفاق "بالتحالف الفرنسي–العثماني" عقد عام 1536 بين ملك فرنسا فرانسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني، وهو التحالف الذي قيل عنه أنه "أول تحالف دبلوماسي غير إيديولوجي" من نوعه بين امبراطوريتين مسيحية ومسلمة، ويعتبر من أهم التحالفات الفرنسية الخارجية حيث استمر لأكثر من قرنين حتى الحملة الفرنسية على مصر 1798.

Millerr. Miller, The Ottomen Empire and its Successors, Routledge 1966, P.20.

ينظر أيضاً: Matuz. Josef, Süleyman der Prächtige (Soliman), Zürich 1977, P. 967

[8] خوري. إميل، اسماعيل. عادل، مرجع سالف، ص 19.

[9] Brown. Philip Marshall, Foreigners in Turkey their juridical Statut, Princeton, Oxford university press 1914, (Introduction).

[10] Mantran. Robert, Istanbul dans la Seconde moitié du XVIIe siécle, Paris 1962, p. 551.

[11] المرجع السالف .ص551 .

وأضاف فريق ثالث أن ضعف السلاطين العثمانيين بعد السلطان سليمان القانوني ورغبة بعضهم في كسب ود بعض الدول الأجنبية كانا سبباً في توسيع وتثبيت الإمتيازات المتقدمة الممنوحة للأجانب. [12] وقالت فئة رابعة بأن اختلاف العادات والعقائد الدينية بين المسلمين والأوربيين المسيحيين، والفائدة التي تعود على الإمبراطورية العثمانية من قيام علاقات تجارية مع الدول الأخرى هما اللذان أوجدا تلك الخصوصية في العلاقات بين الدولة العثمانية والأجانب.[13]

إن الإحتمال الأكثر تداولا هو أن التجارة هي الدافع الرئيسي لإنشاء علاقات صداقة وسلام بين الدول والشعوب ولهذه الغاية توقّع عادة اتفاقيات التجارة بين الدول، واستناداً لهذا المبدأ يقولFéraud Giraud :

"عندما يوجد بين شعبين اختلافات كبيرة جداً، من ناحية الدين والعادات والقوانين والتقاليد، فإنه من العسير أن تقوم علاقات دائمة ومستمرة وآمنة بينهما، إلا إذا استطاع أحد الشعبين الذي يجذبه نشاطه نحو أرض الآخر أن يجد ضمانات فوق العادة، بدونها تنعدم كل طمأنينة وسلامة على الاشخاص والاملاك".[14]

فهذه الحقوق أو تلك الضمانات التي يطلق عليها امتيازات – لأنها منحت لأجانب كانوا لا يتمتعون بها في الماضي أو لأنها متميزة عما يتمتع بها المواطنون أنفسهم– هي في الواقع تشبه المعاهدات وتتضمن تسهيلات تجارية معينة، وقد أصبحت تلك الضمانات لدى الدول مع مرور الزمن قوانين و أعرافاً دولية.

ولدى دراسة بعض الحقوق الممنوحة للأجانب في مختلف الأزمنة، يتبين لنا أن المواثيق التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية في معظم بنودها وفقراتها – بما فيه قضية القضاء الخاص– ليست شيئاً جديداً أو مبتدعاً في تاريخ العلاقات الدولية، وإنما هي استمرار لتقليد دولي وأعراف تجارية اتبعتها مختلف الدول في العصور القديمة والوسطى.[15]

وكمثال على تلك الضمانات التي وفرتها الإمبراطورية العثمانية للأجانب المقيمين على أراضيها، نجد الإتفاقية التي وقعها السلطان محمد الثاني مع البنادقة سنة 1454 بعد فتح القسطنطينية، وهذه الإتفاقية لم تكن في الواقع سوى تأكيداً لما كانوا يتمتعون به في المدينة من حقوق في ظل الحكم البيزنطي،[16]وقد كانت بحسب قول براون: "مقدمة إن لم تكن نموذجاً للإتفاقيات التي حدثت بين الدولة العثمانية والدول الأخرى في القرن السادس عشر".[17]

لقد كان دخول الإمتيازات إلى الدولة العثمانية امتداداً لتاريخ الإمتيازات في التاريخين القديم والإسلامي. وقد ارتبط استمرارها لمدد تاريخية طويلة بعدة عوامل سياسية واقتصادية وتجارية ودينية وشعبية أهمها:

1–الإرث التاريخي: حيث أن الدولة العثمانية هي امتداد تاريخي للسلاجقة والبيزنطيين والعرب كما أنها تدين بثقافتها إلى ثقافات وعادات وتقاليد هذه الشعوب إضافةً إلى شعوب المغول والفرس والتركمان، فالبيزنطيون مثلا منحوا الكثير من الدول امتيازات بهدف استمرارية سياستها الداخلية والخارجية واعترفوا بهذه الإمتيازات ومنهم السلاجقة والعرب

[12]خوري. إميل، اسماعيل. عادل، مرجع سالف، ص 19.

[13]المرجع السالف، ص19.

[14]Féraud. Giraud, De la Juridiction Française dans les Echelles du Levant et de Barbarie, Paris 1866, Bd. I, Introduction P. 29.

[15]Brown. Philip Marshall, Foreigners in Turkey their juridical Statut P. 14.

[16]المرجع السالف. ص28-27 .

[17]المرجع السالف ص31.

القاطنين على سواحل البحر الابيض المتوسط. فكان من الطبيعي أن يرث العثمانيون مؤسسة الامتيازات هذه عند سيطرتهم على هذه المناطق ابتداءً من القرن الرابع عشر.[18]

2-عالمية الدولة العثمانية: إن انتشار الدولة العثمانية في قارات العالم القديم" آسيا-إفريقيا-أوربا" أكسبها صفة الدولة العالمية. وقد اعترفت الدولة العثمانية بعادات وتقاليد الشعوب التي حكمتها في هـ ذه القارات، سواء فيما يتعلق بالأعراف أو الدين أواللغة، وعندما استولى العثمانيون على أهم مدن بيزنطة -القسطنطينية- اعترف محمد الثاني الفاتح بالإمتيازات التي منحها البيزنطيون للبنادقة والجنويون والفلورنسيون مع بعض التعديلات الطفيفة عليها التي لا تمس روحها وجوهرها. ففي نيسان 1454 وقع السلطان الفاتح معاهدة مع جمهورية البندقية منحهم فيها حق حرية التجارة لكنه فرض عليهم رسوم جمارك للصادرات والواردات بلغت 2% بعد أن كان البنادقة معفيين من هذه الرسوم زمن البيزنطيين، وعدّت هذه المعاهدة اعترافاً للعثمانيين بالسيطرة على مياه البحر المتوسط، وأن ما مُنح للبنادقة من امتياز تجاري هو منحة وإحسان من السلطان العثماني. كذلك حينما استولى السلطان سليم الاول 1512-1520 على الشام ومصر أبقى على الامتيازات التي منحها سلاطين المماليك للتجار الفرنسيين والإيطاليين.[19]

3-العامل الديني: من المعروف أن الدين الاسلامي مُمثَلاً بالقرآن الكريم قد منح حقوقاً وامتيازات لغير المسلمين كما ورد في كثير من الآيات التي نصت على حقوق عرفية مرتبطة بالعادات والتقاليد والحياة السياسية والأخلاقية والمدنية. وبما أن الدولة العثمانية قد اعتمدت القرآن والسُنة مصدرين للتشريع فقد توجب الحفاظ على مثل هذه الحقوق وعدم تغييرها. وقد طُبقت أحكام القرآن في الحياة المدنية وسجل العثمانيون حقوق مواطنيهم من غير العثمانيين. كما أن هذا النظام الخاص بغير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية قد طُبق على الأجانب المقيمين على الأراضي العثمانية.[20]

4-التنظيمات العثمانية: إضافةً إلى قوانين نامة في عهد السلطانين محمد الفاتح وسليمان القانوني التي ضمنت هذه الحقوق وضمنت استمراريتها فإن الإجراءات الإصلاحية التي صدرت في القرن التاسع عشر وعلى رأسها خط شريف كلخانة Gulhane عام 1839 والتنظيمات الخيرية عام 1856 والتي أكدها مؤتمر باريس في 30 آذار 1856 كانت سبباً في اعتماد الدولة العثمانية كواحدة من مجموعة الدول الأوربية. وكان هذا الإجراء خطة مرسومة من الدول الأوربية بمشاركة الدولة العثمانية في ممتلكاتها مستفيدة من مرحلة الضعف الإقتصادي والعسكري التي تمر بها، فكانت هذه الدول تحاول على الدوام الحصول على المزيد من الامتيازات وتوسيعها.[21]

ويمكن القول إن الإمتيازات في العصر العثماني قد مرت بأربع مراحل:

---

[18]غرايبة. عبد الكريم، العرب والأتراك دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة، دمشق 1961، ص 76.

[19]Inalcik. Halil, Mehmed II „Islam Ansiklopedisi", Istanbul 1988, P. 250

[20]الصباغ. ليلى، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين 16-17م، القرن 10-11 هـ، الطبعة الأولى 1989، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 13-15.

[21]المحامي. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، الطبعة الأولى 1981، دار النفائس بيروت، ص 518-524.

- المرحلة الأولى 1288-1535:

لقد بدأ منح الإمتيازات للأجانب في عصر عثمان مؤسس الدولة العثمانية، كما تم عقد معاهدة صداقة مع البيزنطيين في عهد أورخان 1346 وفي عام 1365 عُقدت معاهدة تجارية بين العثمانيين وجمهورية راغوسا [22] حيث كانت أول معاهدة بين العثمانيين ودولة مسيحية كما حصل الجنويون على معاهدات تجارية مع الدولة العثمانية 1387و1479.[23]

من هنا نرى أن الإمتيازات بدأت بالظهور في حقبة تأسيس الدولة العثمانية وإنشائها وكانت وسيلة لإنشاء العلاقات الدولية آنذاك، لذلك وفي الحقب اللاحقة وبعد تغير طبيعة العلاقات على الساحة الدولية حرصت الدولة العثمانية على حقوق مواطنيها وضرورة حصولهم على الإمتيازات نفسها التي يحصل عليها رعايا الدول الأخرى. ويأتي على رأس هذه الإمتيازات مجموعة الإتفاقيات والمعاهدات التي عُقدت مع الجمهوريات الإيطالية وعلى وجه الخصوص مع البندقية التي بدأت علاقاتها مع العثمانيين وفقاً لمعاهدة 1408 التي تم تجديدها مرات عديدة.

لقد استمرت امتيازات هذه المرحلة-التي بدأت في حقبة التأسيس- حتى عام 1535 حيث تميزت بمحدوديتها وعدم التدقيق فيها لأن الهدف منها كان تقوية العلاقات بين الشعوب.[24]

- المرحلة الثانية 1536-1740:

أُطلق على هذه الحقبة مرحلة الإمتيازات الأجنبية فقد استطاع الفرنسيون من خلال الامتيازات التي حصلوا عليها عام 1536 أن يسيطروا على تجارة الشرق على الرغم من أن الدولة العثمانية كانت في تلك المدة في ذروة قوتها خلال عهد السلطان سليمان القانوني، وقد أصبحت هذه المعاهدة نموذجاً يُحتذى به لجميع المعاهدات التي عُقدت بين الدولة العثمانية والدول الأخرى كالبندقية وجنوة وهولندا والنمسا وروسيا، حيث تميزت الإمتيازات التي مُنحت لهذه الدول دون استثناء بالتركيز على أهداف تجارية مقرونة بحماية الرعايا المسيحيين.[25]

-المرحلة الثالثة 1740-1839:

تميزت هذه المرحلة عن بالحصول على الإمتيازات التجارية والسياسية بهدف توطين الأجانب في الإمبراطورية العثمانية، كما اختلفت عن امتيازات المرحلتين السابقتين في أن الإمتيازات أثناء المرحلتين الأولى والثانية كانت تُمنح عن طريق السلطان ويبقى الإمتياز ساري المفعول مادام السلطان المانح على كرسي الحكم، فإذا تغير السلطان بسبب الوفاة أو العزل كانت هذه الإمتيازات تتغيير أو تتجدد، أما امتيازات المرحلة الثالثة فقد تميزت بالإستمرارية بغض النظر عن وفاة السلطان أوعزله ,في هذه المرحلة بدأت البنية الاقتصادية للدولة العثمانية بالتغيّر والإنهيار حيث أصبحت من

---

[22]راغوزا (دوبروفنيك): "حاليا مدينة في جنوب كرواتيا" هي جمهورية بحرية تركزت في مدينة دوبروفنيك على ساحل دالماسيا في الفترة 1358-1808، وصلت إلى ذروتها التجارية في القرن 15-16 تحت حماية الدولة العثمانية قبل أن يقوم نابليون بونابرت بغزوها عام 1808.

www.wikipedia.org آخر تعديل: 22 كانون الثاني 2018، 00:40

[23]المحامي. محمد فريد بك، مرجع سالف، ص 131-132.

[24]Inalcik. H., "The Rise of the Ottoman Empire" A History of the Ottoman Empire to 1730, Edited bz M. A. Cook Cambridge 1976, P. 42.

[25]عبد الرحمن. عبد الرحيم، معالم التاريخ الأوربي الحديث، جامعة بيروت العربية، ص 18-86.

خلال الإمتيازات شبه مستعمرة وسوقاً للدول التجارية والصناعية القوية التي حققت الكثير من المصالح الإقتصادية والسياسية والعسكرية.[26]

- المرحلة الرابعة 1839-1914:

تميزت هذه المرحلة عن المراحل السالفة من حيث:

1- اتخاذ معاهداتها صفة "الدولية المشتركة" ويُقصد بها اشتراك مجموعة من الدول الأوربية كطرف في معاهدة واحدة مع الطرف الثاني وهو الدولة العثمانية.

2- الشمولية في تحقيق الأهداف الإقتصادية والسياسية والدينية والعسكرية والنواحي القضائية والعدلية.

3- أصبحت شروطها تناسب العصر الجديد والمصالح المتزايدة.

4- كان ظاهرها تجارياً وباطنها امتيازات متعددة الأغراض كالضغوط السياسية والإقتصادية التي استمرت حتى إلغائها.[27]

ثانياً: الإمتيازات البندقية في المشرق العربي:

1- العلاقة بين البندقية والمشرق العربي قبل الفترة العثمانية:

علاقة البندقية بالمشرق - العربي- علاقة لها ج ذورها التاريخية العميقة قبل ظهور العثمانيين على المسرح السياسي العالمي بحقبة زمنية بعيدة، فقد عقدت مع دوله المعاهدات التجارية المتعددة مما جعلها على اتصال وثيق بحكام الشرق كما خبرت عادات شعوبه وتقاليده عن كثب وشغلت أدواراً مهمةً على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي. ولقد كانت البندقية من أنشط دول أوربا وأكثرها انفتاحاً على الشرق مما جعل الدولة العثمانية تُقبل على عقد المعاهدات التجارية معها والتي عُرفت في تاريخ الدولة العثمانية بالإمتيازات الأجنبية. وقد حاولت البندقية جاهدة استغلال خبرتها التجارية الطويلة وصياغتها في شكل معاهدات مكتملة من النواحي السياسية والإقتصادية حينما تتقدم بها في معاملاتها وتعاقداتها مع الدولة العثمانية، وستصبح تلك المعاهدات أساساً للمعاهدات التجارية المقبلة مع باقي دول غرب أوربة.[28]

على أي حال لم تكن هناك دولة أوربية تهتم بمنتجات الشرق بكميات هائلة وبأشكال متنوعة مثل جمهورية البندقية دفعها إلى ذلك موقعها الجغرافي فقامت تجارة رائجة بين الشرق والغرب كالأقمشة والعطور واستوعبت البندقية الكثير من منتجات الشرق وبكميات كبيرة، كما شغلت الاسكندرية دوراً مهما في أمر تلك التجارة ووجدت الأقمشة والسجاد المزركش سوقاً كبيراً وكانت تناسب الذوق اليوناني والعربي على السواء.[29]

كما قامت المدن الإيطالية عامة والجنوبية خاصة بنشاط واضح في تجارة الشرق حيث كانت سفنها تحمل الفواكه إلى أنطاكية التي كانت في يد المسلمين آن ذاك، ولقد منح شارلمان (كارل الخامس) البنادقة حرية التجارة في امبراطوريته شريطة أن يدفعوا الضريبة المتبعة عند مراكز تفريغ المراكب أو عند عبور الأنهار وعقدت ألمانيا اتفاقا مع البندقية بخصوص نقل منتجات الشرق إليها وخصصت البندقية لهذا الغرض أربع سفن لحمل البهارات إليها.[30]

---

[26]Pamuk. Sevket, The Ottoman Empire and Europian Capitalism 1820-1913,Cambridge University Press, Bd:2-3

[27]الصباغ. ليلى، المجتمع العربي في مطلع العهد العثماني، منشورات دار الثقافة، دمشق 1973، ص 161.

[28]ديل. شارل، البندقية جمهورية ارستقراطية، تعريب: د.أحمد عزت عبد الكريم – توفيق اسكندر، دارالمعارف مصر 1948، ص58.

[29]Hudsun. William Henry, The Story of the Renaissance – Cassell and Company, London 1912, P. 15-17.

[30]Heyd. W, Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age, Leipzig 1923, Bd. II, P. 93- 96.

كانت أهم ثلاث جمهوريات قامت بنشاط تجاري أثناء الحروب الصليبية هي البندقية وجنوة وبيزا حيث مارست كل من جنوة وبيزا نشاطهما التجاري في الجزء الغربي من البحر المتوسط في حين كان للبندقية سبق التفوق في الأدرياتيك. كما شاركت تلك الجمهوريات الثلاث في الأحداث الجارية في المشرق العربي آنذاك، وإذ قامت الدول التجارية في إيطاليا بدور هام في تأسيس الدول الصليبية فإن دورها كان هاماً كذلك في إعدادها وتقويتها ويمكن القول بأنه لولا مساندة الأساطيل الإيطالية لم يكن باستطاعة اللاتين المحافظة على توسعهم، إذ أن امتلاك الدول الصليبية للمدن على طول ساحل بلاد الشام كان مسألة حياة أو موت ولقد كفلت الدول الإيطالية وحدها مهمة الإتصال بين تلك المدن والغرب. فمن خلالها وصلتها امدادات الرجال والمال التي لا يمكن الاستغناء عنها للحفاظ على ما استولو عليه ولذلك لم يُغفل زعماء تلك الدول الخدمات المقدمة من الأساطيل الايطالية فمنحوا تلك الجمهوريات الإيطالية العديد من الإمتيازات باقتطاعهم بعض الممتلكات وبعض الحقوق في أراضي المدن التي كانت تحت سيطرتهم، ومن هنا نشأت العديد من المستعمرات المكونة من البرجوازية الإيطالية والتي أصبحت جميعها مراكز تجارية هامة لتجارة الشرق، وبلغ الامر أن أُنشئ لهم في كل مدينة – سواء في الساحل أو في الداخل – كنيسة وسوقاً تجاريا.[31]

وحصلت جنوة على ميثاق من أمير انطاكية في عام 1098 في حين انفردت البندقية بامتيازات كبيرة في صيدا وعكا وصور تتمثل في امتلاك حدائق وأراضي وغيرها وحصلت عليها إما بالشراء أو على شكل هبات، حيث أتاحت لهم اتفاقية عام 1100 امتلاك حي كامل – في شكل مكان يتسع لإقامة السوق والكنيسة والحمام والفرن – في كل مدينة من مدن المملكة اللاتينية في القدس كما تمتع البنادقة بإعفاء كامل من الضرائب في جميع أنحائها عام 1123، أيضاً أتاحت تلك الاتفاقية للجاليات من الجنسيات المختلفة أن تقيم في الحي البندقي مملكة القدس وتمتع اليهود والسوريون بالهدوء التام في الثلث البندقي في صور.[32]

إذاً فقد لعبت البندقية دوراً هاماً في تجارة شرقي البحر المتوسط أثناء الحروب الصليبية مستفيدة من اضمحلال بيزنطة وتمزق القوى الحاكمة في المشرق العربي.[33]

2- العلاقة بين البندقية والدولة العثمانية في تاريخها المبكر:

تنبهت البندقية إلى الخطر الذي يمكن أن يلحق بها اقتصاديا منذ المراحل الاولى لقيام الدولة العثمانية وتأسيسها، ويمكن أن نلاحظ ذلك بعد وقوع كل من نيقية وبروسة في يد أورخان بن عثمان فكلا المدينتين كان اقتصادها يقوم على التجارة والصناعة.

استشعرت البندقية هذا الخطر الاقتصادي وأخذت شروعاً من سنة 1332 تدعو كل من رودس و قبرص للاشتراك في حملة ضد الأتراك، وفي العام نفسه فاتحَ اندرويكس الثالث امبراطور بيزنطة البابا يوحنا الثالث في أمر الخطر العثماني ولم تتمخض كل هذه الإتصالات بين البندقية والبابا وبيزنطة في عهد أورخان إلا عن سقوط إزمير في أيدي المسيحيين 1344، ثم تحالفت البندقية بعدئذ مع ستيفين دوشان الصربي [34] المنافس الحقيقي لأورخان عندما

---

[31] المرجع السالف، ص 136-135 .

[32] Philippe. Gemayel, Un Regime qui meurt les Capitulations en Egypt,paris 1938- S. 32.

[33] رافق. عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916، مكتبة أطلس 1974، ص 22-23.

ينظر أيضاً: حليم. إدوارد، سيرة القاهرة، ترجمة د . حسن ابراهيم حسن. د. علي ابراهيم حسن، القاهرة 1950، ص 215-217.

[34] هو استيفان دوشان الملقب بالقوي (1308-1355) كان أميرا لبلاد الصرب وملحقاتها 1322 ، كان يطمح لتكوين مملكة مؤلفة من الصقالبة لفتح القطسطنطينية واتحد مع البندقية وبعض الإمارات المجاورة لبلاده في سبيل تحقيق هدفه لكن المنية وافته عام 1355. ينظر: المحامي. محمد فريد بك، مرجع سالف، ص 125-126.

استعد الأخير لتوسيع أملاكه في اوربا إلاّ أن البندقية اعتذرت عن مساعدته في عام 1347 بدعوى أنها كانت في هدنة مع الأباطرة البيزنطيين، كما فشل دوشان حتى عام 1350 في منع البندقية بالعدول عن موقفها من الدولة البيزنطية.[35]

ثم استجد عامل آخر له أهميته الكبرى شغل البندقية عن تقدم العثمانيين في عهد أورخان إلى البلقان، وقد تمثل هذا العامل في النزاع التجاري بين كل من جنوى والبندقية الذي انتهى بالحرب ثم انتصار البندقية عام 1353 وكان نزاعاً حول البقاء، فكلاهما جمهوريتان تعتمدان على التجارة وحدها لذلك تميز النزاع بحدته وعنفه [36] حتى أنه ليُشبّه بالنزاع بين أثينا وإسبارطة، وكان من نتائجه أن انشغلت كلاّ من البندقية وجنوى عن تقدم العثمانيين تجاه أوربا، مع أن البندقية تحديداً كانت مدركة تمام الإدراك للخطر العثماني الذي يتهدد مصير الدولة البيزنطية، ولجأت جنوى إبّان هذا النزاع إلى عقد تحالف مع أورخان الذي قام بدوره بتقديم المساعدة وإن كانت في النهاية لم تغير من نتيجة الحرب، [37] وباتت البندقية تخشى من انفراد جنوى وحدها بالإمتيازات التجارية مع الدولة العثمانية فكان عليها أن تعيد النظرفي مواقفها تجاه العثمانيين خاصة وأن البندقية جمهورية تجارية تحس إحساساً قوياً بخطر العثمانيين وتخشى أن تؤدي سيطرتهم في البلقان إلى تهديد مصالحها التجارية، حيث كانت مصالحها حتى ذلك الوقت مهددة في ساحل دالماسيا و الجزر الأيونية في بحرإيجة القريبة من آسيا ومصالحها التجارية في القسطنطينية وعلى طول ساحل بحر مرمرة.

بما أن سياسة البندقية الخارجية كان يحركها عامل واحد فقط هو مصالحها التجارية لذلك فقد تميزت تلك السياسة بالتقلب الدائم وخلوّها من المبادئ والخطوط الثابتة المحددة، فهي لا تمانع من الإشتراك في حملة ضد العثمانيين إذا كان فيها ما يضمن المحافظة على مصالحها التجارية في البلقان، في نفس الوقت نجدها مستعدة لمهادنة العثمانيين إذا أبقى هؤلاء على هذه المصالح. وبشكل عام فإن البندقية بموقفها المتقلب المزعزع وبأنانيتها تتحمل قبل غيرها لوم وعتب العالم المسيحي في فشله في دفع الخطر العثماني عن أوروبا ونرى مثال هذا التقلب السياسي في مواقفها من هذه الحملات الصليبية.

ثم إرسال مجلس الشيوخ البندقي بعد وفاة السلطان مراد الأول مباشرة سفيراً بشأن الامتيازات التجارية في الأراضي العثمانية وأعطت له التعليمات بأن يتريث حتى يرى من يخلف مراد، حيث كان له ابنان فعليه – أي السفير البندقي– الإتصال بكل منهما سراً دون أن يدري أحدهما بشأن اتصاله بالآخر ويحاول أن يعبّر لكليهما عن أمل البندقية في الحصول على امتيازاتها الخارجية، ولمّا وصلت الأخبار إلى مجلس الشيوخ في البندقية باعتلاء بيازيد الأول 1389–1402 بادر بإرسال الهدايا إليه محاولاً تجديد الإمتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للبندقية في أواخر عهد مراد الأول 1362–1389، حيث تعهد بيازيد بالفعل بحماية تجارة البندقية ولكنه لم يعط البنادقة ضمانات كافية لهذه الحماية كما أنّ كان يستخفّ بِسُفراء الجُمهُوريَّات الإيطاليَّة و يتصرَّف معهم بِطريقةٍ تعكس ثقته بِنفسه وقُوَّة جُيُوشه.[38]

أما جنوى فكان كل همها هو منع البندقية من الحصول على امتيازات عثمانية لذلك كانت سياستها تشبه سياسة البندقية بالنسبة للحملة الصليبية، كما أرسلت إلى بيازيد الهدايا والتهاني بمناسبة اعتلائه العرش مذكرةً إياه بالصداقة

---

[35] أنيس. محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514–1914، القاهرة 1981، ص 22–25.

[36] المرجع السالف، ص. 27.

[37] المرجع السالف، ص. 27.

[38] المرجع السالف، ص 41–42.

التي كانت بين والده وجنوى وفي الوقت نفسه تسرع في تقوية أسطولها في بحر إيجة والقسطنطينية.[39] لكن ينبغي القول إن مجرد ظهور تيمورلنك في جنوب غرب آسيا واحتمال اصطدامه بالعثمانيين استرعى انتباه العالم المسيحي الأوربي فتبادلت جنوى مع تيمورلنك المراسلات والسفراء وعرضت عليه ضرورة تحطيم الدولة العثمانية.[40]

إلا أنه من الغريب حقاً أن أياً من البندقية أو جنوى أو المدن اليونانية لم يحاول الإستفادة مما أصاب الدولة العثمانية للقيام بأي محاولة لطرد العثمانيين من البلقان، كما لم يحاولو الاستفادة أيضاً من الحرب الداخلية التي قامت بين أبناء بيازيد الأول لمدة عشر سنوات في نزاعهم حول العرش، حتى أن البندقية وجنوى بقيتا على العلاقات الودية مع الدولة العثمانية بينما كان تيمورلنك لا يزال في آسيا الصغرى. وعموماً فقد مرت الحقبة– التي غزا فيها تيمورلنك آسيا الصغرى أو التي قام فيها النزاع بين أبناء بيازيد– دون تدخل خارجي أو تمرد للعناصر المسيحية وبقيت الأوضاع على حالها حتى وصول السلطان محمد الأول 1413 إلى العرش حيث عقدت البندقية معه اتفاقاً على أساس احترام امتيازاتها ومصالحها التجارية في الأراضي العثمانية.[41]

3– وضع البنادقة في مصر قبيل العصر العثماني:

بعد نجاح البرتغاليين في الإلتفاف حول افريقيا ووصولهم إلى شواطئ الهند 1498 وما ترتب على ذلك من فرض الحصار البحري على السفن المتجهة ببضائع الشرق الاقصى إلى البحر الأحمر، تحولت قوافل تجارة التوابل إلى أسواق لشبونة بدلاً من أسواق جدة ودمشق وبيروت والقاهرة والاسكندرية. ونجم عن ذلك حرمان مصر من مصدر ثرائها وقوتها. وواصل البرتغاليون– بعد أن ثبتت أقدامهم على شواطئ الهند– هجماتهم على السفن المحملة بالبضائع الهندية المتجهة إلى مصر. ففي عام 1501 أغرق الاسطول البرتغالي في ميناء كاليكوت [42] في الهند بعض سفن التجار المصريين وترتب على ذلك أن شحت البضائع الهندية في موانئ مصر وارتفعت أسعارها ويكفي للدلالة على ذلك أن سفن البندقية لم تستطع أن تحمل في عام 1502 من موانئ مصر والشام سوى نصف الكمية التي تعودت أن تحملها من قبل، وقد تأثرت أسواق البندقية تأثراً كبيراً بهذا النقص واضطر التجار الألمان الذين يفدون اليها لشراء التوابل إلى التحول عنها إلى أسواق لشبونة.[43]

ولكي نلمس ما أصاب مصر والبندقية من أضرار بسبب انصراف التجار الأوربيين عن أسواقهما يكفي أن نعرف أن قنطار الفلفل في مناطق إنتاجه في الهند كان يتراوح ثمنه ما بين 2,5–3 دوكات [44] ثم يرتفع في أسواق الاسكندرية إلى 80–100–120 دوكات حسب حالة العرض والطلب.[45]

---

[39] المرجع السالف، ص 55.

[40] هريدي. محمد عبد اللطيف، الحروب الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا، القاهرة 1987 – ص. 26.

[41] المرجع السالف، ص.26–27.

[42]كاليكوت: مدينة في ولاية كيرالا جنوب الهند، كانت مركزا مهما للتجارة بين شبه الجزيرة العربية والهند وخاصة تجارة التوابل والحرير.وصلها فاسكو دي غاما عن طريق رأس الرجاء الصالح عام 1498. www.wikipedia.org/25 April 2016; 07:42

[43] في أوائل أيلول 1503 عاد فاسكو داغاما إلى لشبونة من رحلته الثانية إلى الهند وكان على ظهر سفينته حمولة كبيرة من البهار لا تقل عن 5000 قنطار الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعره في اسواقها فأصبح سعر الطن يتراوح ما بين 20–40 دوكات
Hudson. William Henry, The Story of the Renaissance, P. 45

[44]دوكات:البندقي أو الذهب البندقي هي عملة تجارية ذهبية أو فضية أصدرها مجلس شيوخ البندقية عام 1248 وانتشرت في أوربا منذ أواخر العصور الوسطى حتى بداية القرن العشرين، وقد حاز "الدوكات" على قبول دولي واسع آنذاك وكان معتمدا في الكثير من البلدان الإسلامية. www.wikipedia.org/03.02.2018;/20:37

وإزاء ما لحق بالبندقية من خسائر تجارية فقد أرسلت مندوباً يمتلك خبرة تجارية إلى السلطان المملوكي قانصوه الغوري لبحث الأخطار الناتجة عن تحويل البرتغاليين لتجارة البهار إلى أسواق لشبونة ومطالباً إياه بتخفيض ثمن البهار وتخفيض الرسوم التي تُجبى من التجار الأوربيين، كما كان مُكلّفاً أيضا بأن يقوم بإرسال سفراء من قبله إلى سلاطين الهند يدعوهم لقطع علاقاتهم التجارية بالبرتغاليين، إلا أن الغوري أوضح للمندوب أنه مالم تقم البندقية بمشاركته في هذه الجهود وإمداده بالأخشاب والأسلحة والمعدات اللازمة لبناء أسطول ليتمكن من مطاردة البرتغاليين في المحيط الهندي، فهو يعجز عن مجابهة هذه الأخطار وحده.

وهكذا عاد المندوب إلى البندقية في أيلول عام 1503 يحمل هذا الإقتراح لحكومته إلا أن البندقية مع اعترافها بمدى ما أصابها من خسائر من جراء احتكار البرتغاليين لتجارة البهار فقد أبدت عجزها عن اتخاذ إجراء ما، سواء من حيث إمدادها لمصر بالمعونة الحربية أو من حيث القيام بعمل دبلوماسي لدى ملكي اسبانيا والبرتغال خوفا من اتهام الأوربيين لها بالخيانة. وفي الواقع أن هذا التحفظ من جانب البندقية قد أملته عليها دبلوماسيتها ذات الوجهين التي تميزت بها علاقاتها مع الدولة العثمانية والأوربيين، ولذلك كانت حريصة على عدم التورط مع الغوري في القيام علانية بأي عمل أو إجراء يتعارض مع الأهداف الصليبية الأوربية، وذلك على الرغم من خوفها الشديد على ضياع سيادتها التجارية في أوربة ومن ثم فقد اكتفت بإبداء المقترحات والحلول التي تمكن السطان من القضاء على خطر البرتغاليين.[46]

ولمّا استمرت البرتغال في سياستها هذه فقد صب السلطان المملوكي جام غضبه على التجار الأوربيين ولا سيما البنادقة وطرح عليهم شراء البهار بأثمان مرتفعة، غير أن قائد سفن البنادقة رفض شحن ما طُرح على مواطنيه من حمولات البهار وغامر بالخروج إلى عرض البحر دون الحصول على إذن من سلطات ميناء الاسكندرية، مما عرّض سفنه لنيران المدافع إلاّ أنه نجح في الإفلات منها وتمكن من الإبحار عائداً الى البندقية وعلى أثر ذلك الحادث قبضت السلطات المحلية على قنصل البنادقة وتجارهم وأرسلتهم إلى القاهرة للتحفظ عليهم، كما أمر السلطان بمصادرة متاجرهم في مصر وسوريا فسارعت البندقية بأن أرسلت سفيرا إلى القاهرة لحل هذه الأزمة غير أن السفير وافته المنيّة أثناء قيامه بالمفاوضات مع السلطان المملوكي وكان الغوري حريصاً بدوره للوصول إلى اتفاق مع البنادقة. فأوفد إليهم في أبريل 1506 الأمير تغري بردي كبير التراجمة لهذا الغرض ومباحثتهم في موضوع إمداده بالأخشاب والأسلحة لبناء قوة بحرية تمكنه من متابعة الحرب ضد البرتغاليين، وعند وصوله الى البندقية انتهت به المفاوضات إلى عقد اتفاق تجاري بينه وبين البندقية، وفيما يخص طلب المساعدة الحربية فإن حكومة البندقية– تحت ضغط الرأي العام الذي كان يميل إلى إمداد مصر بهذه المساعدة– قامت بتكوين لجنة عُرفت بـ (لجنة البهار) عهدت إليها مهمة بحث الوسائل التي تمكنها من الإستجابة لهذا المطلب.

انتهت اللجنة من بحثها باتخاذ بعض القرارات التي قامت الحكومة بدورها بإرسالها إلى قنصلها في الإسكندرية لإبلاغها للسلطان، وبمقتضى هذه القرارات أشارت عليه البندقية ببعض الوسائل التي يستطيع الاعتماد عليها في بناء الأسطول دون أن يؤدي ذلك إلى إظهارها أمام الأوربيين بمظهر الدولة التي تساعده علانية، بعد ذلك انتقل – تغري بردي– من البندقية إلى فلورنسا حيث عقد اتفاقاً تجارياً مماثلاً ثم عاد إلى القاهرة في أيلول عام 1507.[47]

---

[45] Hudson – مرجع سالف، ص45.

[46] يحيى. جلال، مصر الحديثة1517–1805، منشأة المعارف،الإسكندرية 1969، ص 65–66.

[47] المرجع السالف، ص 66.

ولمّا ضاق الغوري ذرعاً بسياسات البندقية ذات الوجهين وبتآمرها ضده مع الصفويين فقد رحب بمحاولات فرنسا التقرب منه وحين علمت البندقية عن طريق عملائها بنبأ هذا الإتصال فقد بادرت بالتدخل حفاظاً على حقوقها وامتيازاتها التي تتمتع بها في مصر. حيث وصل سفيرها إلى القاهرة عام 1512 مكلّفاً بإزالة أسباب الجفاء والخلاف بين الدولتين وعقد معاهدة تجارية بينهما وتبرئة دولته من تهمة التآمر مع الشاه اسماعيل الصفوي، وفضلاً عن اعتماد البندقية على مهارة سفيرها وما حملته إياه من هدايا ثمينة للسلطان ولكبار رجال الدولة فإنها اتبعت ذلك بإرسال سفنها إلى الإسكندرية لاستعادة نشاطها التجاري مما كان مدعاة لسرور السلطان المملوكي الذي كان بأمسّ الحاجة للمال، وفيما يخص التواطؤ مع الشاه اسماعيل الصفوي فإن السفير أعلن براءة الجمهورية من هذا التآمر، وأمّا عن قنصل دولته في الاسكندرية –بيتري زينيو– المتهم بالتآمر فإنه أعلن استعداد البندقية للتحقيق معه، وتوقيع العقاب الذي يستحقه إذا ما ثبتت خيانته، بل أن السفير وإرضاءً للسلطان ولتهدئة ثورته فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث التمس إرساله إلى البندقية للتحقيق معه هناك.

بفضل الدبلوماسية الرفيعة نجح السفير البندقي وتمكن من عقد معاهدة تجارية جديدة مع السلطان وهي آخر المعاهدات التي عقدتها البندقية مع سلاطين المماليك، وفي هذه المعاهدة احتفظت دولته بجميع الامتيازات الممنوحة لتجارها من قبل كما احتفظت بحقها في نقل الحجاج الأوربيين إلى يافا وحق حمايتها لهم في فلسطين. ومما ساعد على نجاح السفير البندقي في مهمته وصول سفير من قبل الشاه اسماعيل الصفوي إلى مصر في حزيران 1512 من أجل تبرئة الشاه من تهمة التآمر مع البندقية.[48]

ثالثاً: معاهدة 1517 بين العثمانيين والبنادقة:

لقد كان للبندقية علاقات وتعاملات جيدة ووطيدة مع مصر وبلاد الشام ولاسيما في عصر المماليك، حيث تم عقد الكثير من المعاهدات التجارية بين مصر المملوكية والبندقية وبموجب هذه الإتفاقيات أقام الكثير من البنادقة في مصر وعلى الأخص في الإسكندرية وكان لهم فيها حي خاص بهم يضم فندقين وحماماً ومخبزاً وكنيسة، كما كان لهم حي في القاهرة يُطلق عليه (خط البنادقة)، وقد أعفتهم حكومة المماليك من بعض الضرائب ولم يتأخر البنادقة عن مساعدة المماليك فكانو يستوردون لمصر كل حاجياتها من السلع الخارجية حتى الأسلحة والذخائر والحديد والأخشاب، على الرغم من أن بابوات روما كانوا منذ القرن الثالث عشر يُصدرون منشورات بمنع تصدير المواد الحربية إلى المسلمين بشكل عام والمماليك بشكل خاص، وكان البابوات يعهدون إلى فرسان الاسبتارية [49] والداوية[50] بمراقبة البحار ومنع وصول المواد الحربية إلى المسلمين. ومع ذلك كان البنادقة يقومون بعمليات تهريب يتم من خلالها إرسال المواد إلى سلاطين المماليك في مصر والشام.[51]

---

[48] دراج. أحمد، المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري– الخامس عشر الميلادي، القاهرة 1961 – ص. 127–157.

[49]الأسبتارية: "فرسان القديس يوحنا/ فرسان مالطا" فرقة عسكرية–دينية صليبية محاربة نشأت في جزيرة مالطا، بدأت نشاطها عام 1070 كهيئة داعم أسسها بعض الإيطاليين لرعاية مرضى المسيحيين في القدس. www.marefa.org

[50]الداوية: منظمة صليبية تأسست عام 1119 عرف أعضاؤها في العصور الوسطى باسم "فرسان المسيح الفقراء" أو "فرسان الهيكل" وسماهم مؤرخو الحروب الصليبية العرب " الداوية". ألغيت النظمة في أوربا بموجب مرسوم من البابا كليمنس الخامس عام 1312. الموسوعة الفلسطينية: www.palestinapedia.net

[51]الشناوي. عبد العزيز محمد، أوربا في مطلع العصور الحديثة، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة 1969، ص 105–108.

لقد ظلت تجارة الشرق تفي بحاجات الطبقة الراقية في أوربا مما جعلها تحتفظ بقيمتها العالية، وكل ما يصل إلى أوربا من تجارة يحقق ربحاً جيداً للتجار في أوربا لذلك كانوا يحرصون على دوام الإتصال مع ملوك الشرق مصدر هذه التجارة الرائجة والمربحة. وكان التجار البنادقة هم مصدر المعلومات لباقي أوربا حيث كان الأوربيون يستمدون معلوماتهم عن أسيا وإفريقيا من التجار البنادقة الذين يقصدون موانئ مصر والشام.[52]

لقد مارست جمهورية البندقية نوعاً من الإحتكار في نقل التجارة الشرقية من موانئ مصر والشام إلى أوربا وكانت تلك التجارة الشرقية تحقق أرباحاً كبيرةً للبنادقة منذ أن يتم وصولها إلى موانئ مصر والشام حتى يقومون بنقلها وتوزيعها في أسواق أوربا، وكان قوام هذه السلع التوابل (القرفة والفلفل وجوز الطيب)والعطور العربية(المسك والعنبر وماء الورد والبخور)، كما كانت هناك سلع شرقية تجد رواجاً كبيرة في دوائر المستهلكين الاوربيين مثل الأقمشة الحريرية والبن والسجاد والأحجار الكريمة والعاج.[53]

بموجب تلك التجارة الواسعة تعدد الوجود البندقي في مصر حيث أصبح للجاليات البندقية وكلائها ومخازنها على سواحل البحر الأحمر لاسيما في السويس، ونشطت الحركة التجارية في البحر الأحمر وموانئه وتم تبادل السلع الهندية والمصرية واليمنية بين بلدان البحر الأحمر. ومما يُذكر أن هذه التجارة قد أوجدت طبقة من التجار الأثرياء حيث وُجد حوالي مائتين من التجار الذين زاد رأسمال كل منهم على مليون دوكات وأكثر من ألفي تاجر زاد رأسمال كل منهم على مائة ألف دوكات.[54]

كانت السفن تجتاز البحر الاحمر حتى السويس ثم تُنقل التجارة عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية وأحياناً إلى دمياط، لتتولى السفن الإيطالية بعد ذلك نقل البضائع من الاسكندرية ودمياط إلى المدن الإيطالية، حيث كانت السفن البندقية تحمل الجزء الاكبر من تجارة الشرق إلى موانئ البندقية ثم تُعرض في سوق ريالتو [55] بالمدينة لتُباع بالمزاد العلني للتجار الألمان والإنكليز وغيرهم، وأصبح سوق ريالتو الكبير من أشهر أسواق التجارة في حوض البحر المتوسط، ثم توضع السلع في عربات تنقلها عن طريق سهل لومبارديا وممرات جبال الألب وطريق الراين لتصل أخيرا الى تجار التجزئة في مختلف البلدان الاوربية ليتلقاها المستهلكون وبالنتيجة فقد استطاعت جمهورية البندقية أن تحتكر معظم أنواع التجارة الشرقية الواردة إلى مصر عن طريق البحر الاحمر.[56]

لقد كان السلطان سليم الأول مدركاً ومستوعباً تماماً لكل تلك الحقائق ولذلك فإنه بعد أن أخذ سوريا من المماليك أعطى البنادقة بعض الامتيازات، أما في مصر فقد تنبه إلى سوء الأحوال الاقتصادية والخراب الذي آلت إليه الإسكندرية نتيجة التجاوزات التي عانت منها مصر عامةً في عهد السلطان المملوكي قانصوه الغوري وبعض من أسلافه من سلاطين المماليك في نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر فقد تراجع وضع بندر

ينظر أيضا:عبد الرحمن. عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، القاهرة 1960، ص 119-121، 369.

[52]Schure. Edouard, Les Prophetes de la Renaisance, P. 177-183.

[53]الشناوي. عبد العزيز محمد، مرجع سالف، ص 102-105.

ينظر أيضا: محمد. بديع، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، ص 187-190.

[54]عبد الرحمن. عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي، ص 119-120 .

[55]سوق ريالتو Rialto: يقع في مدينة فينسيا ويعتبر مع جسر ريالتو أحد أهم المزارات السياحية في إيطاليا، ينسب السوق إلى الجسر الذي يعود للعصور الوسطى حيث انهار عام 1524 وتم بناء الجسر الجديد "الحالي" مكانه عام 1591.
www.wikipedia.org/ 02.11.2012/ 23:15

[56] الشناوي. عبد العزيز محمد، أوربا في مطلع العصور الحديثة، ص 107-108.

الإسكندرية وبندر دمياط بعد أن امتنع التجار البنادقة عن الدخول إلى تلك الخانات نتيجة تعسف الأمراء المماليك ونوابهم في البحر الاحمر وكذلك بعد وصول البرتغاليين وتهديداتهم المستمرة للتجارة العربية بفرض حصار بحري شديد، وأعقب ذلك أن نائب قانصوه الغوري في ميناء جدة قد بالغ في رفع سعر الضريبة على الوارد من التجارة الهندية إلى عشرة أمثال فامتنع التجار من دخول بندر جدة الامر الذي أدى إلى تراجع وضع التجارة فيه بشكل كبير.[57]

كان أول ما أقدم عليه السلطان سليم الأول أثناء إقامته في مصر التي امتدت ثمانية أشهر(بعد السيطرة عليها) أن عقد معاهدة بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية في 14 شباط 1517 أعاد إليها بموجبها كافة الإمتيازات التي كان يتمتع بها التجار البنادقة في عصر المماليك [58] وذلك لتشجيعهم على القدوم إلى الاسكندرية بسفنهم وبضائعهم ومباشرة نشاطهم التجاري في جوّ من الطمأنينة والإستقرار والأمن.[59]

في تلك الأثناء أرسلت جمهورية البندقية سفيراً إلى السلطان سليم الأول المقيم في القاهرة أعلمه بأن الـ 8000 دوكات ذهب التي كانت تُسدد سنويا لمصر كضريبة عن قبرص سوف يتم تسديدها بعد الآن للدولة العثمانية. ولذلك فقد كان أول ما أشار إليه السلطان سليم في المعاهدة التجارية الممنوحة للبنادقة بأن يتمتعوا بكافة الامتيازات التي مُنحت لهم في عهد الدولة المملوكية، وأهمها أن يُعامل البنادقة بالعدل والإحترام وألاّ تتعرض أشخاصهم ومتاجرهم للنهب والإعتداء وأن قنصل البندقية المقيم في الاسكندرية هو الذي يقضي في شؤون رعاياه ومنازعاتهم الشخصية والمالية طبقا لقوانين البندقية مع ضمان شروط خاصة بتسهيل رسو سفن البنادقة في الموانئ المصرية، وتعهد البنادقة من ناحيتهم بأن رعايا السلطان سيكونوا آمنين في موانئ ومدن البندقية.[60]

لقد تجسد كل ذلك في فحوى نصوص المعاهدة وقد جاء في مقدمتها أن هذه المعاهدة موجهة بصفة خاصة إلى حاكم الاسكندرية وموظفيها العموميين وضباط الشرطة كي يُحاطوا علماً بأن الامتيازات الممنوحة لرعايا جمهورية البندقية من قبل سلاطين المماليك تستمر نافذةً بعد أن وافق عليها السلطان سليم الأول.

على الرغم من أن الحكم العثماني لم يكن قد استقر تماماً في مصر فقد أقدم السلطان سليم الأول أثناء إقامته في مصر ووسط مشاغله الكثيرة على إبرام هذه المعاهدة التجارية مع جمهورية البندقية وكانت الغالبية العظمى من بنودها تنصب على مصر وميناء الاسكندرية وغيرها من الموانئ المصرية المطلة على البحر المتوسط. وتستهدف تشجيع رعايا البندقية على تكثيف نشاطهم التجاري والاقتصادي مع مصر التي غدت ولاية عثمانية. وفي أثناء إقامة السلطان سليم الأول في مصر حضر اجتماعاً خاصاً مع مبعوثين أرسلتهم إليه جمهورية البندقية وقد أُثيرت شكوك حول التاريخ الذي تم فيه هذا الاجتماع وهناك من يؤكد أنه تم في 14 شباط1517 حيث تم توقيع المعاهدة بعد ذلك الإجتماع.

إن هذه المعاهدة هي أول وثيقة رسمية أعلنها السلطان العثماني الذي سيطر على مصر بعد انتصاره على المماليك، فهي من ناحية الشكل والمضمون تقر بوضوح الإمتيازات التي كان قد منحها السلاطين المماليك للجمهوريات الإيطالية. وفضلا عن أن هذه المعاهدة كانت تستهدف تشجيع الرعايا البنادقة على تكثيف نشاطهم التجاري في مصر وبخاصة في الإسكندرية فإن الأهمية الثانية لها تتجلى في أن الكثير من نصوصها أو نصوص على غرارها قد تم

---

[57]أوزوتا. يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: محمود سليما ن، الجزء الأول، استنبول 1988 ، ص 226- 227- 232.

[58] المرجع السالف، ص233.

[59]Huri Islamoglu. Inan, the Ottoman Empire and the World Economy, P. 333

[60]حراز. السيد رجب، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني 1517–1882 –القاهرة ص70.

ينظر أيضا: عبد الرحمن عبد الرحيم، مرجع سالف، ص. 120–121.

إدراجها بعد ذلك في المعاهدات والإتفاقيات اللاحقة التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية إذ كان هناك تنافس بين الدول على الحصول على أكبر قدر من الامتيازات لرعاياها. فكانت كل دولة أوربية تحرص على أن تكون المعاهدة التي تعقدها مع الدولة العثمانية جامعة وشاملة لكل الامتيازات التي سبق وأُعطيت لغيرها.[61]

كان لمعاهدة 1517 مع البندقية نتائجها الجيدة والإيجابية، فبعد أن فرغ العثمانيون من السيطرة على مصر 1517 جعلو من السويس قاعدة بحرية لعملياتهم في البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي. ولهذه الغاية أنشأ العثمانيون منصب قبطانية مصر وجعلو مقره السويس، وهذا ما تطلب من العثمانيين إنفاق مصاريف ضخمة من إعداد وتدريب الرجال والبحارة والفنيين وجلب المواد الخام وتشييد المخازن وإحضار المعدات والتجهيزات والمدافع والأخشاب إلى السويس، حيث كان للبنادقة دور بارز في سير هذه العمليات.

الجدير بالذكر أن جهود العثمانيين في البحار الشرقية –على الرغم من قوتها واتساع نطاقها– لم تؤدّ إلى نتائج حاسمة إلا أنها نجحت في تخفيف قبضة الحصار البرتغالي، ولم يستطع البرتغاليون إغلاق منافذ البحار العربية تماماً ولذلك لم تجف عناصر النمو التي كانت تجري في شرايين منطقة الشرق الأدنى. فبدأ الإنتعاش يعود للتجارة القديمة في البحر الأحمر والخليج الفارسي فازدهرت أسواق بعض المدن العربية (بغداد– حلب– الإسكندرية– البصرة– دمشق– صيدا). فحلب أصبحت من أفضل أسواق الشرق للبهارات والحرير، وتدفقت تجارة كبيرة إلى الإسكندرية حيث وصلها حمولات من الفلفل والبهارات ما يساوي وربما أكبر مما ورد إلى لشبونة في تلك الآونة. وخير دليل على ازدهار النشاط التجاري الذي شهدته مصر خلال العصر العثماني عن طريق البحر الأحمر الدخل الذي كانت تجنيه الجمارك المصرية من موانئها الواقعة على هذا البحر، وكانت لجمارك البهار في السويس أهمية كبيرة وتشكل دخلاً كبيراً لمن يلتزمه، بل إن العمل بالسمسرة في وكالة البهار في السويس –وهي الوكالة التي تُوضع فيها البضائع الواردة حتى تتم إجراءات الجمرك – أصبحت مصدراً من مصادر دخل الباشا في العصر العثماني.[62]

وهكذا فقد كانت معاهدة 1517 مقدمة لانتعاش اقتصادي كبير شهدته مصر وحصلت البندقية في عام 1521[63] على معاهدة أخرى تختص بتعاملها التجاري في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية مشابهة لما كانت تحصل عليه من الدولة البيزنطية قبل سقوطها، ومن المعروف أن هذه الإمتيازات تستمد أصولها من التاريخ البيزنطي، حيث ورثت الدولة العثمانية هذا التقليد من الدولة البيزنطية التي كانت تمنح البندقية مثل هذه الإمتيازات داخل ممتلكاتها.[64]

خاتمة:

لقد أدركت الدولة العثمانية خطورة الإمتيازات ولاسيما تلك التي فُرضت عليها بعد خسائرها في الحروب فكانت بعض تلك الإمتيازات كالقيود التي تقيد سلطتها، وكان لابد من القيام بعدة محاولات لإلغائها ورغم أن الظروف التي أوجدت هذه الإمتيازات في الدولة العثمانية قد تغيرت أو زالت، إلا أن المتغيرات التي طرأت وطغت على حياة الشعوب العثمانية السياسية والإقتصادية كان أقوى من إلغاء هذه الإمتيازات. كما أن الدولة نفسها لم تستطع الإستمرار في إبقاء

---

[61]المحامي. محمد فريد بك، مرجع سالف، ص 192

[62]عبد الرحمن. عبد الرحيم، مرجع سالف، ص14.

[63]A.S.V;Documenti Turchi Nr.188. Busta 2. وثائق غير منشورة من أرشيف مدينة البندقية

[64]أنيس. محمد، مرجع سالف، ص 186.

تلك الإمتيازات لأن حقوق الأجانب في الدولة العثمانية أصبحت أكثر بكثير من حقوق المواطنين العثمانيين أنفسهم، إضافةً إلى أن الفكر الأوربي في هذه المعاهدات ركّز على استمراريتها وسريانها إلى أجل غير مسمى.

لقد كانت الإمتيازات عاملاً منظماً للإقتصاد الأوربي ومؤثراً بشكل سلبي على الإقتصاد العثماني والثقافة العثمانية في ظل العد التنازلي للدولة العثمانية وانتقالها من عصر القوة إلى عصر الضعف السياسي والعسكري والإقتصادي، ومن خلال روح الإمتيازات نفسها وانتقالها من مرحلة الضعف إلى مرحلة القوة نتيجة الضغوط الكنسية والقنصلية والتجارية. وبذلك يمكن القول إنه منذ بدايات القرن الثامن عشر وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية لم تكن مستعمرةً على الصعيد السياسي فإنها كانت تعيش في حالة خوف من السيطرة عليها بواسطة الإمتيازات. فالإمتيازات لم تكن عاملاً من عوامل انهيار الإمبراطورية العثمانية فحسب، بل كانت سبباً في وحدة العالم الأوربي أيضاً الذي تمكن من إنشاء امبراطوريات استعمارية في أنحاء مختلفة من العالم.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

أ- وثائق غير منشورة:

- وثائق من أرشيف البندقية:

Archivio di Stato Venezia (A.S.V.) A.S.V Documenti Turchi Nr.188. Busta 2

ب- المصادر العربية:

1- الرازي. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، معجم *اللغة*، الجزء الأول، الطبعة الثانية 1986، مؤسسة الرسالة، بيروت.

2- الأصفهاني. الراغب، *مفردات ألفاظ القرآن*، تحقيق صفوان بن عدنان الدواودي، دار القلم، دمشق 1430.

ثانياً: المراجع:

1- أبو زهرة. محمد، *زهرة التفاسير*، دار الفكر العربي، القاهرة.

2- أنيس. محمد، *الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914*، القاهرة 1981.

3- أوزوتا. يلماز، *تاريخ الدولة العثمانية*، ترجمة: محمود سليمان، الجزء الأول، استنبول 1988.

4- حتّي. فيليب، *تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين*، ترجمة: جورج حداد، الجزء الأول، بيروت 1959.

5- حراز. السيد رجب، *المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال البريطاني 1517-1882* - القاهرة.

6- حليم. إدوارد، *سيرة القاهرة*، ترجمة د. حسن ابراهيم حسن. د. علي ابراهيم حسن، القاهرة 1950.

7- خوري. إميل، اسماعيل. عادل، *السياسة الدولية في الشرق العربي 1789-1958*، 3 أجزاء، الجزء الأول، بيروت 1959-1960.

8- دراج. أحمد، *المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري- الخامس عشر الميلادي*، القاهرة 1961.

9- ديل. شارل، *البندقية جمهورية أرستقراطية*، تعريب: د. أحمد عزت عبد الكريم – توفيق اسكندر، دار المعارف مصر.

10- رافق. عبد الكريم، *العرب والعثمانيون 1516-1916*، مكتبة أطلس 1974.

11- الشناوي. عبد العزيز محمد، *أوربا في مطلع العصور الحديثة*، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة 1969.

12- الصباغ. ليلى، *الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين 16-17م، القرن 10-11 هـ*، الطبعة الأولى 1989، مؤسسة الرسالة، بيروت.

13- الصباغ. ليلى، *المجتمع العربي في مطلع العهد العثماني*، منشورات دار الثقافة، دمشق 1973.

14- عبد الرحمن. عبد الرحيم، *فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني*، القاهرة 1960.

15- عبد الرحمن. عبد الرحيم، *معالم التاريخ الأوربي الحديث*، جامعة بيروت العربية

16- غرايبة. عبد الكريم، *العرب والأتراك دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة*، دمشق 1961.

17- المحامي. محمد فريد بك، *تاريخ الدولة العلية العثمانية* ، تحقيق د. إحسان حقي، الطبعة الأولى 1981، دار النفائس بيروت.

18- هريدي. محمد عبد اللطيف، *الحروب الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا*، القاهرة 1987.

19- يحيى. جلال، *مصر الحديثة1517-1805*، منشأة المعارف،الإسكندرية 1969.

20- *قاموس المصطلحات السياسية*، بوابة فلسطين القانونية: www.pal-lp.org

ثالثاً:المراجع الأجنبية:

1-BROWN. PHILIP MARSHALL, *Foreigners in Turkey their juridical Statut*, Princeton, Oxford university press 1914, (Introduction).

2-FERAUD. GIRAUD, *De la Juridiction Française dans les Echelles du Levant et de Barbarie*, Paris 1866, Bd. I, Introduction.

3-HEYD. W, *Histoire du Commerce du Levant au Moyen Age*, Leipzig 1923, Bd. II.

4-HUDSUN. WILLIAM HENRY, *The Story of the Renaissance*, Cassell and Company. LTD, London 1912.

5-INALCIK. HALIL, *Mehmed II „Islam Ansiklopedisi*", Istanbul 1988.

6-INALCJK. HALIL, *"The Rise of the Ottoman Empire" A History of the Ottoman Empire to 1730*, Edited bz M. A. Cook Cambridge 1976.

7-ISLAMOGLU INAN. HURI, *the Ottoman Empire and the World Economy*, Cambridge 1987.

8-MATUZ. JOSEF, *Süleyman der Prächtige (Soliman)*, Zürich 1977

9-MANTRAN. ROBERT, *Istanbul dans la Seconde moitié du XVIIe siécle*, Paris 1962.

10-MILLER. MILLER, *The Ottomen Empire and its Successors*, Routledge 1966.

11-PAMUK. SEVKET, *The Ottoman Empire and Europian Capitalism 1820-1913*, Cambridge University Press, Bd:2-3.

12-PHILIPPE .GEMAYEL, *Un Regime qui meurt les Capitulations en Egyp*t,paris1938.

رابعاً: مواقع الكترونية:

1- www.marefa.org

2- www.palestinapedia.net الموسوعة الفلسطينية

3- www.wikipedia.org